

الاقتصادية



المؤشر السعري
6327.6
بتغير قدره
+1
0.02%

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تأجيل مزاد بيع أسهم «الصفاء» رغم وجود مشتر

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة ان عدم حضور مأمور التنفيذ الذي يمثل وزارة العدل حال دون اتمام مزاد بيع 10 آلاف سهم من اسهم شركة الصفاء للاستثمار وذلك رغم وجود مشترى حضر المزاد بهدف الشراء.

ونكرت المصادر ان سعر افتتاح المزاد لم يتحدد بعد، حيث كان من المفترض ان يفصح عنه مأمور التنفيذ، وبالتالي لم تتمكن ادارة التداول بالبورصة من اتمام صفقة البيع، ومن المنتظر ان يستكمل المزاد اليوم «الاربعاء» وفي حال عدم اتمامه لاي سبب سيتم استكمالها غدا «الخميس».

● شريف حمدي

عبر خدمة الاستقطاع البنكي المباشر من الفيزا أو الماستر كار

شركات الاتصالات توقع اتفاقية مع البنوك المحلية لترويج عروضها الاتصالية توقع اتفاقية مع البنوك المحلية لترويج عروضها التسويقية وتسهيل التعاقد مع العملاء

اعتراض على بعض الأسماء الزنكي اعتمد ملء شواغر القطاع النفطي ورفعها لوزير النفط لاعتمادها



عبر الفيزا أو الماستر كار، حيث يتم استقطاع الفاتورة الشهرية للمبالغ المستحقة من حساب العميل المصرفي تلقائياً دون الحاجة للذهاب إلى أحد الأفرع أو استخدام شبكة الإنترنت لدفع الفواتير المستحقة.

وأوضحت المصادر أن ذلك يأتي في إطار حرص شركات الاتصالات على تقديم خدمات ذات قيمة مضافة لمستخدميها، الأمر الذي يضيف المزيد من الترابط والتعاون بين شركات الاتصالات والبنوك المحلية وفي الوقت نفسه تعزز المبادرات التي تصب في كيفية البحث عن أفضل الطرق التي توفر الراحة للعملاء.

وأشارت إلى أن شركات الاتصالات بصدد الإعلان عن عروض جديدة بالتعاون مع البنوك أيضاً خلال الفترة المقبلة ضمن حملاتها الترويجية خلال فترة الصيف، حيث سيكون العملاء على موعد مع العديد من الخدمات المبتكرة التي توفر سبل الراحة وتضمن وسيلة اتصال سريعة وإنجازاً سريعاً لجميع معاملاتهم.



البنكية عبر مواقعها الإلكترونية خاصة المتعلقة بشركات الاتصالات سعياً منها لتوفير خدمات ومنتجات مصرفية جديدة، وفي الوقت نفسه توفير مصدر جديد للإيرادات، خاصة في ظل محدودية البحث عن فرص استثمارية جديدة بالسوق المحلي نظراً لتوقف طرح المشاريع التنموية التي كانت تحول عليها

المعلمة ان شركات الاتصالات المحلية وقعت اتفاقية مع البنوك المحلية لترويج عروضها التسويقية خلال الفترة المقبلة وأيضاً تسهيل إجراءات التعاقد مع العملاء خاصة في ظل اقتراب المنافسة المحددة بينهما بعد تفعيل شركة نقل خطوط الاتصالات بين الشركات الثلاث بحد أقصى الربع الاول من العام المقبل.

وأفادت المصادر بأن الاتفاقية تقضي بالترويج لأحد العروض الخاصة بأجهزة الهاتف النقال من دون دفعة مقدمة مقابل استقطاع بنكي يتم عبر «الماستر كار» أو «الفيزا» على ان يكون مدة العقد لا تقل عن عام ونصف العام وشركات أخرى لمدة عام فقط، وذلك حسب العرض المقدم من كل شركة اتصالات، لافتة إلى ان الاستقطاع البنكي الاول يتم بمجرد التعاقد مع أي شركة اتصالات، علماً ان ذلك الأمر يتم حسب الشروط الائتمانية التي وضعتها بنوك الكويت المركزي والمتعلقة بالاستقطاعات البنكية الدورية.

وأضافت ان البنوك المحلية قامت بتفعيل خدمة الاستقطاعات

حكومة شركات مؤسسة البترول، مشيراً إلى ان الشركات التابعة سيكون لها حق ملء الشواغر بها وهذا توجه جيد لاسيما ان الأعضاء المنتدبين لديهم المعرفة بالكفاءات داخل الشركات وهذا حق أصيل لهم في اختيار فريق عمل متكامل من شأنه ان يخلق جو عمل متوازناً داخل القطاع النفطي.

وأضاف: «راهن كثيرون على أن القطاع يحتاج إلى تدوير بين القيادات من أجل ضخ دماء جديدة قادرة على تحريك خطط المؤسسة والكشف عن له علاقة مع بعض الأحزاب السياسية أو مصالح تجارية يحققها من خلال منصبة وجاء وقت التغيير وملء الشواغر التي ستكون بمثابة نقلة جديدة للقطاع النفطي ككل».

وعن أسماء الشواغر النفطية فضل المصدر عدم ذكر هذه الأسماء حفاظاً على عدم إحداث أي لبلة في القطاع النفطي، متوقفاً ان يتم الإعلان عن الأسماء بعد اعتمادها، مشدداً على عدم حدوث أي جديد في التشكيلة الجديدة.

كشفت مصدر مسؤول في مؤسسة البترول الكويتية أن الرئيس التنفيذي للمؤسسة اعتمد شواغر القطاع النفطي ورفعها إلى وزير النفط هاني حسين لاعتمادها خلال الأسبوعين المقبلين وذلك بعد عودة الزنكي من جولته التي يقوم بها في الصين، مشيراً إلى أن اللجان التي شكلتها الشركات النفطية قبل أسبوعين انتهت من ملء الشواغر ورفعها للرئيس التنفيذي في خطوة لإغلاق هذا الملف الشائك منذ شهور.

وقال المصدر لـ «الانباء» ان الزنكي كانت لديه بعض الاعتراضات على ملء شواغر بعض القياديين في شركتي نفط الكويت والبترول الوطنية إلا ان الزنكي ترك الموضوع بأكمله للأعضاء المنتدبين واللجان تنفيذياً لمبدأ الحكومة وبناء على الحاجة الملحة التي تظهر إليها الشركات في استمرار بعض نواب العضو المنتخب في مناصبهم نظراً لحملهم ملفات حساسة وهم الأقدر على الاستمرار فيها خلال الفترة المقبلة.

وشدد على أن مؤسسة البترول تركز على اللامركزية وهي خطوة تضاف إلى

● محمود فاروق

«موديز» تثبت التصنيف الائتماني لودائع «الخليج الدولي» طويلة الأجل عند «A3»

تمتاز وبسهولة عالية ويستفيد من المساندة التي يلغاها من مساهميه في الحصول على التمويل المستقر بسعر تنافسي،

ديونه وزيادة اعتمادها على الإقراض قصير الأجل قد أدى إلى تحسن هيكله التمويلي، وقد استفاد البنك من دعم المساهم الرئيسي فيه للحصول على تمويل متوسط الأجل بكلفة منخفضة من السوق السعودية، الأمر الذي عزز ادارة السيولة في البنك، نتيجة لذلك أصبح الجزء الأكبر من قروضه طويلة الأجل يتم تمويلها أساساً من خلال رأسمال البنك والتمويل لأجل.

وفي تعليق له على هذا الموضوع، قال الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي، ديجي عبدالله الحبيب، ان تثبت التصنيف الائتماني للبنك من قبل وكالة «موديز» يعتبر إنجازاً هاماً وشهادة معيضة على فاعلية الإجراءات التي اتخذها البنك خلال السنوات الماضية بهدف إعادة هيكلة أعماله ورفع مستوى الربحية وتعزيز هيكل تمويله.

لعملائه في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكدت الوكالة أن البنك نجح في تقليل اعتماده على تقديم القروض طويلة الأجل وتمويل المشاريع والقروض المشتركة التي تحقق عوائد قليلة، وبدأ بزيادة التركيز على تقديم التمويل قصير الأجل للشركات الكبيرة والمتوسطة بهدف تحقيق عوائد أعلى، وتشمل الاستراتيجية الجديدة استخدام فريق علاقات العملاء في البنك لتحقيق مردود أكبر من خلال التوسع في الخدمات المدرة للرسوم والعمولات التي يقدمها للعملاء. كما تشمل هذه الاستراتيجية طرحاً للخدمات المصرفية للأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشارت إلى أن نسبة التكاليف في دخل البنك بلغت العام الماضي 53.1٪، مقارنة مع المعدل العالمي لهذه النسبة البالغ 74.2٪ خلال الفترة من 2008 - 2010.

وأوضحت «موديز» ان من أهم عوامل تثبت التصنيف الائتماني لبنك الخليج الدولي استمرار التحسن الملحوظ في هيكل تمويله، مؤكدة أن البنك يتمتع بوضع تمويلي

تثبت وكالة تصنيف الائتمان الدولية «موديز انفسترز سيرفيس» التصنيف الائتماني لودائع بنك الخليج الدولي طويلة الأجل وقصيرة الأجل بمستوى «A3» و«2P» على التوالي. ونكرت الوكالة في تقريرها ان من ضمن أهم عوامل تثبيت التصنيف الائتماني للبنك تمتعه بقاعدة رأسمال مبنية ومستوى عال من السيولة وتحسن هيكل تمويلي في السنوات الأخيرة.

وأوضحت «موديز» أن ملاءة الفئة الأولى لرأسمال البنك بلغت 19.2٪ في نهاية العام الماضي.

وأشارت الوكالة إلى الدعم الذي يلغاها بنك الخليج الدولي من مساهميه، خصوصاً المملكة العربية السعودية (وتصنيفها الائتماني Aa3)، الأمر الذي عزز من القوة الائتمانية للبنك وساعده في الحصول على فرص أعمال وتمويل أفضل.

ولفت «موديز» أيضاً إلى بدء البنك بتنفيذ إستراتيجية أعمال جديدة تتسم بالمتانة وتهدف إلى إعادة هيكلة أنشطينه الحالية وتوسيع المنتجات والخدمات التي يقدمها

أكد أن التقييم العقاري لا يزال ضمن نشاط «المقاصة» الحبيب: انشغال السلطتين وراء تأخر صدور قانون إلزامية التقاص عبر «المقاصة العقارية»

مرتفع، مشيراً إلى ان العقار الاستثماري يعتبر الحصان الرابح في القطاع العقاري نظراً لارتفاع عوائده إلى مستوى 7٪ مقارنة بعوائد الفوائد البنكية.

أكد رئيس الاتحاد الكويتي لوسطاء العقار نائب رئيس مجلس ادارة الشركة الكويتية للمقاصة العقارية عبدالرحمن الحبيب في تصريح لـ «الانباء» أن «المقاصة العقارية» أعد مسودة قانون لإلزام إتمام عمليات التداول العقاري من خلال المقاصة العقارية، معرباً عن تفاؤله بأن يصدر هذا القانون في القريب العاجل.

وأرجع الحبيب تأخر صدور القانون لإنشغال السلطتين ببعض القضايا السياسية خلال الفترة الأخيرة والتي أثرت على الاقتصاد بشكل عام.

وعما تردد مؤخرًا بأن مجلس ادارة «المقاصة العقارية» يدرس خلال الفترة المقبلة إلغاء عمليات التقييم العقاري من نشاط عمل الشركة بعد اشهار الاتحاد الكويتي لمقومي العقار قال الحبيب: مجلس ادارة المقاصة لم يتطرق لهذا الموضوع، مشيراً إلى ان التقييم العقاري لا يزال ضمن نشاط عمل

تأجيل عمومية بنك وربة لعدم اكتمال النصاب القانوني



(قاسم باشا)

جسار الجسار مترئسا عمومية البنك

مثلة بالهيئة العامة للاستثمار 24٪، ضمانية بنود مدرجة على جدول الاعمال من بينها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك بما في ذلك اعتماد البيانات المالية عن الفترة المنتهية في 2011/12/31 علماً بان البنك يركز خدماته على الأفراد، وهي الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للاستثمار.

ويمتلك البنك 4 فروع موزعة في اماكن استراتيجية مهمة، ويعمل ضمنها أكثر من 150 موظف.

تأجل امس انعقاد الجمعية العامة العادية لبنك وربة وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني لصفة انعقادها والذي لم يزد عن نسبة 24٪ على أن يتم تحديد موعد آخر جديد لانعقاد الجمعية العامة العادية للبنك خلال اسبوعين وفقاً لقانون الشركات التجارية.

وترأس العمومية المؤجلة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتخب للبنك جسار دخيل الجسار وكان من المتوقع ان تناقش الجمعية العامة العادية لبنك وربة الذي تأسس كبنك اسلامي بموجب مرسوم اميري، وتم تسجيله ضمن سجل البنوك الاسلامية لدى بنك الكويت المركزي في 5 ابريل عام 2010، وتمتلك فيه الحكومة الكويتية

● عاطف رمضان



عبدالرحمن الحبيب

«أجيليتي» ترفع دعوى قضائية ضد وكالة الدفاع اللوجيستية الأمريكية بشأن عقد المورد الرئيسي الثاني.. وتطالب بـ 225 مليون دولار

التقرير الاساسي قد تم وضعه بحسن نية، حيث انني مستعد جزئياً لإضافة التصريح اعلاه الى التقييم الـ «سي بي ايه آر إس»، فإن ذلك لا يبدو لي عدلاً، اني اعتقد شخصياً ان الأشخاص والشركات برتبة حتى تثبت ادانتها. على الرغم من ملاحظات ضابط العقود ومعارضة مركز الإمداد الدفاعي استمرت الضغوط والتدخلات من قبل مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة الأمريكية على مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا وقد بلغت حدا اضطر المركز المذكور معه للرضوخ الى ضغوط وزارة العدل وتم خفض التصنيف الاساسي المعطى لأجيليتي.

ونكرت انه لولا تدخل مسؤولي وزارة العدل وسواهم في الحكومة الأمريكية في ممارسة أجيليتي لحقوقها التعاقدية، ولو قام ضباط العقود بممارسة موجباتهم التعاقدية والقانونية بتجرد لكان مركز الدفاع في فيلادلفيا قد اصدر تقييمات مكنت أجيليتي من الحصول على 158.9 مليون دولار بمثابة أجور نقل اضافية، وأن هذه الأجور قد توجبت لأجيليتي بنتيجة ادائها المميز وشبه الكامل وتحقيقها لنسب تعبئة شبه كاملة أثناء قيامها بنقل المواد الغذائية على صعيد واسع إلى وحدات مقاتلة في ساحات القتال.

التوصية، وأضاف ان هذه التوصية متعلقة بـ «سي بي ايه آر إس» ويقتضي ذلك أن نكف عن انتقاء واختيار الأجزاء التي نجح او لا نجح، وأضاف أننا سنخسر ضابطي عقود اذا استمررنا في ذلك.

وأزاء تدخل وزارة العدل، صرح مسؤول رفيع آخر في مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا بما يلي: «اننا نخشى الضغوط التي تمارس على ضباط العقود وأثرها على قدرتهم على القيام بوظائفهم اليومية تنكروا، لطفاً، ان هذا هو من اكبر، ان لم يكن اكبر العقود وأكثرها تعقيداً لدى وكالة الدفاع اللوجيستية وانه لم يكن هناك اي برنامج مكتوب لهذا العقد الذي يتناول توريد منتجات غذائية تجارية على صعيد واسع الى وحدات محاربة في ساحة قتال، ان برنامج عقود الموردين الرئيسيين لم يفعل ذلك قبلاً وبالرغم من ذلك فإننا استحصلنا على 1.5 مليار دولار من المبيعات قابلتها درجة استحسان عالية لدى الزبائن».

واستمرت وزارة العدل وأسعنت في زيادة الضغط على مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا لتغيير تقييمه الايجابي تجاه الضغط المتزايد، تقدم ضابط العقود لدى المركز المذكور بالشرح التالي: «حيث تقتضي الإشارة بالتأكيد ان انه ليس في نيتي التأثير سلباً على التحقيق الجاري، فإن

ومتجرده وبصورة دورية ويتوجب لأجيليتي اجور توزيع اضافية استناداً الى تميزها في الأداء اذا تحقق الشرطان التاليان: 1 - إذا نالت درجة «منحها العقد بالتاكيد» نتيجة التقييم الذي يجريه مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا، 2 - إذا حققت معدلات تعبئة محددة (أي نسبة محددة من الطلبات التي تتلقاها أجيليتي)، وحققت أجيليتي دوماً معدل التعبئة المطلوب.

وأشارت إلى ان تقييم مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا الاساسي والتجرد نص على ان ضابط العقود «سيمنع بالتاكيد العقد الى أجيليتي اليوم اذا كان له الخيار في ذلك»، ان وزارة العدل الأمريكية التي كانت تقوم في ذلك الوقت بالتحقيق مع أجيليتي بالاستناد الى دعوى مبنية على ادعاءات باطلة مقدمة في مطروف محتوم من قبل شريك سابق لأجيليتي، طلبت من مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا خفض الدرجة الواردة في توصية ضابط العقود المشار اليه، ان انها كانت تخشى ان يناقض التقييم المتجرد الايجابي التحقيقات المطولة التي أجرتها وزارة العدل مع أجيليتي الا ان احد المسؤولين الكبار في مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا رفض طلب خفض الدرجة وأجاب بـ «لا» على طلب تغيير

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية عن قيامها بتقديم دعوى ضد وكالة الدفاع اللوجيستية - «دعم القوات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية هيئة استئناف العقود لدى القوات المسلحة» حيث ادعت ان مسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مستخدمين من قبل المركز المذكور ووزارة العدل قد تأمروا وعملوا معاً لحرمان أجيليتي عمداً من حقوقها الناتجة عن عقد المورد الرئيسي الثاني، الأمر الذي أدى الى مخالفة بنود العقد الصريحة والضمنية وإلى خرق الموجبات التي تفرضها القوانين المرعية. ونكرت أجيليتي في بيان لها على موقع البورصة الالكتروني انها تطلب بمبلغ 225 مليون دولار يتضمن 158.9 مليون دولار إضافة الى فوائد متوجبة لها بمثابة اجور توزيع (ارباح اضافية عملاً بعقد المورد الرئيسي الثاني)، وتأتي هذه المطالبة إضافة الى التعويضات التي طالبت بها أجيليتي في دعوى أخرى متعلقة بالتأخير في النقل وفوائد لم تسدد لها عن فواتير تم دفعها بصورة متأخرة.

وأفادت بأن عقد المورد الرئيسي الثاني الزم مركز الإمداد الدفاعي في فيلادلفيا وهو المرجح الذي سبق وكالة الدفاع اللوجيستية النشر إليها أعلاه، بأن يقوم بتقييم أداء شركة أجيليتي بموجب العقد بطريقة عادلة